

Distr.: General
6 December 2007
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور - ليشتي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/647)، بأن أعضاء مجلس الأمن قرروا إرسال بعثة إلى تيمور - ليشتي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. والهدف الرئيسي من البعثة، كما هو مبين في اختصاصاتها، هو إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بمساعدة الشعب التيموري على توطيد السلام والحكم الديمقراطي وسلطة القانون في تيمور - ليشتي في فترة ما بعد الانتخابات، والإعراب عن دعمه التام لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وتقييم التقدم المحرز في الميدان فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة. وكذلك أمرت البعثة بإجراء مناقشات وتبادل الآراء مع السلطات التيمورية بشأن سبل مساعدة البلد على تطوير القدرات اللازمة للاستفادة من المكاسب المحققة حتى الآن في مجالي الأمن والديمقراطية وغيرهما من المجالات. ويرد في مرفق هذا التقرير كامل اختصاصات البعثة وتكوينها.

٢ - وغادرت البعثة نيويورك في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وعادت في ١ كانون الأول/ديسمبر. والتقت البعثة خلال الزيارة برئيس تيمور - ليشتي، خوسي راموس هورتا، ورئيس الوزراء زانانا غوسماو، ورئيس البرلمان الوطني، ورئيس محكمة الاستئناف، والوزراء، وأعضاء البرلمان، وزعماء الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والقائد العام المعين للشرطة الوطنية، وقائد القوات المسلحة، والسلك الدبلوماسي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وقائد قوات الأمن الدولية بالنيابة. وعقدت البعثة اجتماعات منفصلة مع أسقفي ديلي وباوكاو. وإضافة إلى ذلك زارت البعثة أيضا مقاطعة ليكيكا الغربية، وثاني أكبر مدينة في تيمور - ليشتي، وهي باوكاو، الواقعة في الجزء الشرقي من البلاد، للالتقاء بالمسؤولين



المحلين، وممثلي الأحزاب السياسية وقواد الشرطة الوطنية وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في كل مقاطعة.

ثانياً - الشواغل والقضايا الرئيسية

المصالحة الوطنية والديمقراطية

٣ - زارت البعثة تيمور - ليشتي عقب إجراء أول انتخابات رئاسية وبرلمانية جرت منذ الاستقلال، في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، في وقت يحاول فيه البلد ببطء التعافي من أزمة عام ٢٠٠٦. وقد أظهرت أزمة عام ٢٠٠٦ أن الخلافات بين الزعماء السياسيين للبلد زادت في حدة انقسامات المجتمع التيموري على جميع المستويات، مما يؤكد الحاجة إلى بذل جهود أفضل من أجل تحقيق المصالحة والحوار الوطنيين. وبينما جرت انتخابات عام ٢٠٠٧ بسلام، وخلصت التقييمات التيمورية وتقييمات المجتمع الدولي إلى أنهما كانت حرة وعادلة، فإن أعمال العنف التي أعقبت إعلان تشكيل الحكومة الجديدة في آب/أغسطس ٢٠٠٧ (دُعي إلى تشكيل الحكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، الذي حصل على ٣٧ مقعداً في البرلمان، عوضاً عن حزب فرتيلين الحاكم السابق، الحاصل على ٢١ مقعداً)، كانت دليلاً على هشاشة الوضع السياسي وعلى الحاجة إلى مواصلة بذل جهود دؤوبة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي.

٤ - وقد أكد الرئيس راموس - هورتا، ورئيس الوزراء غوسماو للبعثة تصميم الدولة والحكومة على إعادة الاستقرار والظروف الطبيعية، وأعاداً التشديد على التزامهما بالديمقراطية وسلطة القانون. وُعيد تسلم الحكومة الجديدة زمام الأمور في آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعرب رئيس الوزراء عن قناعته بأن الحكومة قادرة على التصدي للمشاكل التي ستعترض سبيلها خلال فترة السنة أو السنتين المقبلتين، مع الاعتراف بالتحديات الكثيرة التي يواجهها البلد. وأضاف قائلاً إنه يولي أهمية خاصة لشفافية المؤسسات، ومكافحة الفساد، وبناء ثقافة تستند إلى القيم الديمقراطية. ومن الواضح أن الانتخابات شكلت خطوة إلى الأمام لتيمور - ليشتي في مجال تعزيز الديمقراطية. ومنذ أن بدأ البرلمان الجديد العمل شكلت المناقشات بشأن برنامج الحكومة والميزانية الانتقالية ممارسة للنقاش الديمقراطي البناء، تبعث على الأمل. وقد أظهرت الحكومة الاحترام اللازم للبرلمان باعتباره هيئة مستقلة من الهيئات السيادية، واتسمت المناقشات في البرلمان عموماً بسمة بناءة.

٥ - وخلال اجتماع مع البعثة، أشار ماري ألكنتيري، الأمين العام لحزب فرتيلين ورئيس الوزراء السابق، إلى أن الانتخابات أثارت مشاكل جديدة. ووصف الحكومة الجديدة بأنها

”غير دستورية“ ”وغير قانونية“ وأعلن أنها ”لا مشروعية لها“، حيث لم يصوت للحزب الذي يتزعمه زانانا غوسماو سوى ٢٤ في المائة من الناخبين، بينما حصل حزب فرتيلين على ٢٩ في المائة من الأصوات. وأضاف أن التحالف الذي يتزعمه غوسماو، والمكون من أربعة أحزاب تلقت ما مجموعه ٥١ في المائة من الأصوات، لم يُشكل إلا بعد الانتخابات، بغرض الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان. وقال ألكاتيري إنه لو كان للتحالف وجود قبل الانتخابات، وشارك فيها ككتلة وفاز، فإن حزب فرتيلين كان سيقبل النتائج. وأعلن كذلك أنه سيتعين عقد انتخابات جديدة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٩، وربما يكون ذلك في منتصف عام ٢٠٠٩. غير أنه أعرب عن تصميم حزب فرتيلين على عدم استخدام العنف لحل الخلافات، مشدداً على أن الحزب سيلجأ إلى ”وسائل سياسية“ لإقناع الرئيس بضرورة عقد انتخابات جديدة. وعلى الرغم من شواغل حزب فرتيلين، أبلغت جميع أطراف الحوار البعثة، بما في ذلك الرئيس راموس - هورتا، وألكاتيري، وممثلي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أن حزب فرتيلين يحضر دورات البرلمان وأنه شارك بنشاط في أعمال البرلمان، بما فيها مناقشات اللجان والمناقشات العامة.

٦ - وبينما تحقق تقدم ملحوظ في إقامة الديمقراطية، لاحظت البعثة أن الأسباب الجذرية لأزمة عام ٢٠٠٦ وعواقبها ما زالت لم تعالج بعدً بالكامل. ولا تزال قطاعات من المجتمع، على كل من مستوى المقاطعات والمستوى الوطني، تمر بتوترات سياسية كامنة تعود إلى فترة الأزمة والانتخابات التي جرت مؤخراً، ومن ذلك القوى المؤيدة لحزب فرتيلين والمعارضة له، وتوترات إقليمية بين شرق البلد وغربه، وانقسامات بين الجيش والشرطة. وأشار عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية في بيان أرسلته إلى البعثة إلى أن ”تيمور الشرقية تواجه أزمة هوية واختبار“. ”وقد نشأ هذا الواقع عن الماضي المعقد والحافل بالانقسامات للشعب التيموري خلال الأجيال الثلاثة الأخيرة، وتشكل هذه الانقسامات تحديات جبارة لعملية بناء الدولة، ولتنمية البلد عموماً“. وناشدوا البعثة أن تساعد الحكومة على إنشاء آليات للحوار مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما يمكن من وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة لبناء الوحدة الوطنية.

الحالة الأمنية العامة وإصلاح القطاع الأمني

٧ - لقد تحسن الوضع الأمني العام في جميع أنحاء البلد عقب أعمال العنف التي شهدتها المقاطعات الشرقية بعد أداء الحكومة الجديدة اليمين الدستوري في ٨ آب/أغسطس. ولا تزال أجزاء من ديلي تشهد قلاقل طفيفة ومتفرقة، كما لا يزال الوضع يتسم بالهشاشة والتقلب. وهناك قلق من احتمال أن يكون لاستمرار المشاكل الناشئة عن الأزمة (مثل قضية الميجور

الهارب رينادو، ومشكلة "مقدمي الالتماس"، والمشردين داخليا) تأثير سلبي على الوضع الأمني. وقد اعترف جميع المشاركين في الحوار في تيمور - ليشتي بمساهمة قوة شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في تحسين الوضع الأمني، ودعوا إلى استمرار حضورها، وطلبوا أن تستمر في مساعدة الحكومة على الحفاظ على الأمن. وأعربت أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان عن رأي مفاده أن الشعب لا يزال يمر بحالة من عدم اليقين بالنسبة لاحتمالات استتباب الأمن والاستقرار على المدى الطويل، وذلك بسبب الانقسامات داخل القيادة السياسية وانعدام الثقة في المؤسسات الأمنية التيمورية. ودعت الأطراف جميعها الأمم المتحدة إلى البقاء، إلى جانب قوات الأمن الدولية، في حين يجري بناء الهياكل الديمقراطية.

٨ - وأبلغت البعثة بأن التعاون بين شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، المكلفة بإنفاذ القانون في الفترة الانتقالية، وبين الشرطة الوطنية التي تشغل نفس أماكن العمل، كان مرضيا عموما، وإن كان ثمة مجال للتحسين. وقد اشتكى بعض ممثلي المجتمع المدني التيموري في المقاطعات إلى البعثة من السلوك التعسفي لبعض أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك عند تعاملهم مع أحداث، منها تلك التي تقع في مخيمات المشردين داخليا، والتي يتعرض النساء والأطفال للعنف أثناء بعضها. وفيما يتعلق بالتعزيز المؤسسي للشرطة، يسير برنامج التسجيل ومنح الشهادات للشرطة الوطنية التيمورية وفقا للاتفاق التكميلي المتعلق بأعمال الشرطة. وقد جرى حتى الآن تسجيل وفرز ١١٠ ٣ من أفراد الشرطة (٩٧ في المائة من مجموع قوام الشرطة). ومن ضمن هؤلاء، مُنحت شهادات مؤقتة لألف ومائتين وأربعة وسبعين شرطيا، وحصل ١٨٦ شرطيا على شهادات كاملة. غير أن عددا من ضباط الشرطة الوطنية التيمورية أعربوا عن استيائهم قائلين إن أفراد الشرطة الوطنية التيمورية لم يتمكنوا من الاضطلاع بمهام تنفيذية، نظرا لكون عملية فرز أفراد الشرطة الوطنية وإرشادهم تستغرق وقتا طويلا، فاضطروا إلى اتباع أوامر شرطة بعثة الأمم المتحدة. وأعربوا عن رأي مفاده أن التيموريين ينبغي أن يشاركوا في أقرب فرصة ممكنة في المهام التشغيلية للشرطة، لا سيما في ديلي، وأن القلق يساورهم من أن يُهمَّشوا في نظر شعبهم. وعلى الرغم من هذه المشاغل فقد أظهر التيموريون رغبة واضحة في أن تنقل الشرطة الدولية مهاراتها وخبرتها إلى الشرطة التيمورية، وأن توفر مزيدا من التدريب، واقتُرح أن يوفد إلى البعثة مزيد من أفراد شرطة الأمم المتحدة المتفانين والمهرة في مجال التدريب.

٩ - أما التحديات الأوسع نطاقا في القطاع الأمني، التي تشمل الحاجة إلى تحسين التفاعل بين المؤسسات الأمنية، وتعزيز الإطار القانوني، وزيادة القدرات التشغيلية وتعزيز الرقابة المدنية، فمن المقرر معالجتها في سياق عملية إصلاح القطاع الأمني. وقد بدأت الخطوات الأولية للعملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بإنشاء الفريق العامل المشترك المعني

باستعراض القطاع الأمني، الذي يشترك في رئاسته كبار ممثلي الوزارات المعنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وقد اضطلع الرئيس بدور قيادي في عملية استعراض القطاع الأمني، حيث قام بإنشاء آلية ثلاثية المستويات. وذكر للبعثة أن قوة الشرطة انشقت إلى فصائل تحت قيادة الوزير السابق، وأن على التيموريين أن يتعلموا من أخطاء الماضي. وأضاف أن تطوير قوة شرطة تتسم بالكفاءة المهنية سوف يتطلب وقتاً، وأن مساعدة الأمم المتحدة ستكون ضرورية في هذا الصدد. وأكد أيضاً أن المشاكل الخطيرة سوف تستمر إلى أن تعالج المصاعب التي تعاني منها المؤسسات الأمنية، واعترف في نفس الوقت بأنه سعى لإقامة علاقات أفضل بين المؤسساتين وأن تلك العلاقات قد تحسنت بالفعل. وأشار كل من وزير الدولة للشؤون الأمنية وقائد القوات المسلحة إلى أنه لم تُصغ حتى الآن سياسة أمنية وطنية. وأشار قائد القوات إلى ضرورة إيضاح دور القوات المسلحة في البلد. ومما يبعث على الأمل ملاحظة أن العمل بدء مؤخراً لوضع مشروع سياسة أمنية وطنية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، استعداداً للاستعراض الشامل للقطاع الأمني، الذي كلفت البعثة بمساعدة الحكومة على إجرائه.

١٠ - وتشمل القوات المسلحة، التي تعتمد في نموها أساساً على المانحين الثنائيين، ٧٠٠ رجل وامرأة منذ فصل ٥٩٤ جندياً في آذار/مارس ٢٠٠٦، بعد أن قدمت شكوى عن تمييز مزعوم في صفوف القوة. وقد كانت طريقة معالجة قضية "مقدمي الالتماس" هؤلاء من الأسباب المباشرة لأزمة عام ٢٠٠٦. وموقف الرئيس والحكومة هو أن قضية مقدمي الالتماس يمكن حلها باستخدام تركيبة من التعويضات المالية للبعض، وإتاحة الفرصة لإعادة التجنيد في القوات المسلحة على أساس النظر في كل حالة على حدة. على أن يوازن ذلك بتقديم حوافز للقوة. وقد أبلغ الرئيس البعثة بأن قائد القوات المسلحة التيمورية قد قبل الآن هذا الاقتراح، وكان يعارض في السابق أية عملية لإعادة تجنيد مقدمي الالتماس في القوة.

بناء القدرات

١١ - حدد رئيس الوزراء بناء القدرات بوصفه أحد الاحتياجات الأساسية لحكومته، مشيراً إلى أن حكومته بصدد الاتصال بالدول المجاورة لكي تمدّ إليها يد المساعدة لتعزيز قدراتها في مختلف المجالات. وقد قُطعت أشواط كبيرة منذ عام ٢٠٠٢ في مضمار بناء قدرات القطاع العام، بيد أن الطريق ما زال محفوفاً بتحديات جسام. فخلال أزمة عام ١٩٩٩، بلغ عدد الموظفين المدنيين الذين فروا من البلد ٨٠٠٠ شخص، معظمهم إندونيسيون. لذا، ستستغرق استعادة المستوى الملائم من القوام والكفاءة والخبرة عدداً من

السنوات. فعلاوة على محدودية رصيد القطاع العام في تيمور - ليشتي من الموظفين المؤهلين ذوي المهارات والمعارف التقنية الأساسية، ما زال القطاع العام يفتقر بشكل حاسم إلى الوضوح على صعيد الهيكل التنظيمي والنظم وأساليب العمل. وما زال إنشاء قطاع عام تركز نظمه وإجراءاته على الجدارة والكفاءة والمهنية ولا يخضع للاعتبارات السياسية يشكل تحدياً.

١٢ - وعلى غرار الأجهزة السيادية الأربعة الأخرى (الرئاسة والبرلمان والمحكمة والجهاز التنفيذي)، يحتاج قطاع العدالة إلى مساعدة دولية متواصلة. وقد أعرب رئيس محكمة الاستئناف (أعلى محكمة في البلد)، وهو قاض دولي تيموري المولد والمختد، عن تقديره للبعثة لقيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإيفاد قضاة مغتربين ومدعين عامين وغيرهم من الموظفين القضائيين، وهو ما أتاح للنظام، على حد قوله، أن يعمل وأتاح أيضاً تدريب الموارد البشرية الوطنية التي يحتاج إليها القطاع. وأعرب عن رأي مفاده أن بناء الموارد الوطنية الضرورية للبلد سيستلزم عدة سنوات. وذهب رئيس محكمة الاستئناف إلى أن شح الموارد البشرية تفاقم من جراء أزمة عام ٢٠٠٦، مما زاد حجم القضايا المعروضة، نظراً لأن التحريات اكتملت بشأن العديد من القضايا الحساسة والبعض الآخر قُدّم للمحاكمة. ومضى يقول إن هشاشة الهيكل المؤسسي تشكل أكبر تحدٍ يجابهه تيمور - ليشتي، وإن اقتران تلك الهشاشة بمحدودية القدرات ونقص المهارات والتدريب يقوض عملية بناء ثقافة التسوية السلمية للصراعات، ثم ناشد الأمم المتحدة أن تعزز ما تقدمه من عون لتوطيد قطاع العدالة. وعلى المنوال نفسه، أشار نائب المدعي العام لتيمور - ليشتي إلى أنه ليس ثمة سوى ثمانية مدعين عامين وطنيين وأربعة مدعين عامين دوليين، مما يجعل هيئة الادعاء العام تعاني نقصاً في ملاكها الوظيفي وتفتقر إلى الموارد البشرية اللازمة لأداء ولايتها. وضرب مثلاً على ذلك قيام الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي كليهما بمناشدة المجتمع الدولي بتقديم الخبرة للنظام القضائي في تيمور - ليشتي لإجراء التحقيقات والمحاكمات المتصلة بالقضايا التي حددتها لجنة التحقيق الخاصة المستقلة لتيمور - ليشتي. ومما يبعث على التفاؤل أن نلاحظ إعراب الحكومة الجديدة عن عزمها على رفع مخصصات قطاع العدالة في الميزانية لكفالة اضطلاعها بالمهام المنوطة به.

العدالة وسيادة القانون

١٣ - أوصت لجنة التحقيق، في تقريرها لشهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، بمقاضاة ما يربو على ٦٠ شخصاً بزعم ضلوعهم في أفعال إجرامية ارتكبت خلال أزمة عام ٢٠٠٦. وفي إطار متابعة التقرير، استهلّ المدعي العام ستة عشر تحقيقاً في أفعال إجرامية. وأجريت

محاكمات بخصوص ثلاث قضايا، بينما لا تزال ثلاث قضايا أخرى تنتظر المحاكمة. ومع مراعاة القيود الشديدة على الموارد التي يعاني منها قطاع القضاء على نحو ما أشير إليه في الفقرة ١٢ أعلاه، إضافة إلى البيئة السياسية الحساسة، فقد أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق. وشدد جميع التيموريين الذين التقت بهم البعثة على أهمية العدالة والمساءلة فيما يتعلق بتلك الأحداث عام ٢٠٠٦، مؤكدين على أهمية إجراء تحقيقات مع المسؤولين عن صراع عام ٢٠٠٦ أيًا كان انتماءهم، ومحاكمتهم. وفي هذا الصدد، ناشد بعض الأحزاب السياسية المعارضة الأمم المتحدة أن تعجل بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، ولا سيما تعيين نائب المدعي العام الدولي، بغية كفالة إجراء المحاكمات في جو خلوٍ من التأثير السياسي.

١٤ - ويستخدم حزب فرايتلين مسألة استمرار فرار قائد الشرطة العسكرية لقوات الدفاع الوطنية التيمورية الميجور ألفريدو رينادو، الهارب من الخدمة العسكرية، وإفلاته من وجه العدالة عقب هروبه من السجن في آب/أغسطس ٢٠٠٦، حجة ضد الحكومة الحالية للتدليل على تحيزها، نظرًا لأن وزير الداخلية السابق (النائب السابق لرئيس حزب فرايتلين) قد خضع للمحاكمة وأدين بسبب دوره في أزمة عام ٢٠٠٦. وأبلغ الرئيس راموس - هورتا البعثة أن الحكومة كانت قد حاولت إلقاء القبض بالقوة على رينادو في شباط/فبراير، لكن العملية أسفرت عن مصرع خمسة أشخاص، بينما تمكن رينادو من الفرار. وألح الرئيس على أن الحكومة لا تعتزم استخدام القوة لاعتقال رينادو، لأن ذلك سيكون عملاً "غير مسؤول"، لكنه أعرب عن تصميمه على كفالة ممثل رينادو أمام العدالة، ولو تطلب الأمر عشر سنوات. ولئن كانت استراتيجية الحكومة تتمثل في التفاوض مع رينادو بشأن مثوله أمام العدالة، فإنه يحاول من جانبه أن يزيد من ربط حالته بقضية مقدمي الالتماسات. فقد قام على وجه الخصوص أعضاء البرلمان المنتمون لحزب فرايتلين، إضافة إلى العديد من ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بالإعراب مرارًا للبعثة عما يساورهم من قلق إزاء عدم إيجاد حل بعد لقضية رينادو، مما يشكل عاملاً يضاف إلى المخاوف القائمة إزاء استمرار هشاشة الحالة الأمنية وإمكانية ازدياد العنف في المستقبل.

حالة المشردين داخليا

١٥ - ما زال هناك عدد يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي (٣٠ ٠٠٠ في ديلي، و ٧٠ ٠٠٠ في المحافظات)، يتألفون من تيموريين فروا من ديارهم جرّاء أزمة عام ٢٠٠٦، بسبب إحراق منازلهم أو خشية على أمنهم وأمن ذويهم. وقد أعرب أعضاء البرلمان وممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني عن قلقهم للبعثة إزاء عدم إيجاد حل بعد لحالة

المشردين داخليا. وقالوا إنهم يعتبرونها تهديدا يحدق بالاستقرار السياسي والاجتماعي، ومبعث قلق خطير من الناحية الإنسانية. وقامت البعثة بزيارة أحد المخيمات الرئيسية الأربعة للمشردين داخليا في ديلي، الواقع بجانب المستشفى الوطني، وتحدثت مع المشردين داخليا. ويكمن شغلهم الشاغل في شعورهم بأنه على الرغم من وجود شرطة بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية في ديلي، فإن الحالة الأمنية لا تسمح بمغادرتهم المخيم والعودة إلى ديارهم. وأعربوا أيضا عن رأي مفاده أنه لم يحرز أي تقدم على صعيد الإجراءات القضائية في البلد.

١٦ - وكان واضحا للبعثة أن السببين الرئيسيين اللذين يحولان دون مغادرة المشردين داخليا للمخيمات وأوبتهم إلى ديارهم هما انعدام الأمن وانعدام السكن. وساد رأي بين العديد من التيموريين الذين تحدثت إليهم البعثة، مفاده أنه ما لم تعالج قضيتا الميجور رينادو ومقدمي الملتزمات، فإن المشردين داخليا سيلبثون في مخيماتهم. وإذا كان من شأن وجود بيئة سياسية وأمنية داعمة أن يشجعهم على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية، فمن الواضح أيضا أن الحاجة تدعو إلى بذل الحكومة جهودا على المدى الأطول لإعادة بناء مساكنهم أو تشييد مساكن جديدة لهم.

حقوق الإنسان

١٧ - لعن كانت حالة المشردين داخليا تطرح تحديا رئيسيا للحكومة، فإن شعب تيمور - ليشتي يتمتع على وجه العموم بطائفة من حقوق الإنسان، تشمل حرية التعبير، وحرية انتقاد الحكومة، وحرية التجمع، وحرية الدين. ويشكل تعزيز نظام العدالة وتحسين فرص الوصول إلى القضاء أولوية لزيادة ثقة الناس في قدرة الدولة على حماية حقوق الإنسان لمواطنيها. وفيما يتعلق بآليات حقوق الإنسان، مما يبعث على الأمل ملاحظة أن مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، الذي أنيطت به صلاحية حماية حقوق الإنسان وتوطيد النزاهة وتعزيز الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، قد وسّع نطاق أنشطته في أعقاب الانتكاسة التي شهدتها مجالا حقوق الإنسان والحكومة خلال أزمة عامة ٢٠٠٦. فخلال اجتماع عقده البعثة مع أمين حقوق الإنسان والعدالة، سيباستيان دياس اكسيمينس، أوضح أن مكتبه ما فتى يعمل بنشاط للتصدي للأزمة الإنسانية والأمنية، ولا سيما عن طريق رصد المشردين داخليا وإقامة اتصالات مع الحكومة وغيرها من الوكالات في محاولة لحماية حقوقهم. بيد أنه أشار إلى أنه ما زال يتعين على مكتبه بذل الكثير من الجهد لتوعية عموم الجمهور بالدور المنوط به حتى يصبح في نظرهم آلية متاحة لجميع المحتاجين لخدماته.

١٨ - وأبلغ أمين حقوق الإنسان والعدالة البعثة أنه تلقى، منذ آذار/مارس ٢٠٠٦، ما عدده ٣٧٠ شكاية من عموم الناس. وتعلقت الشكايات في معظمها بادعاءات تتعلق بسوء الإدارة، تليها مباشرة ادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان. وانصبّ أكبر عدد من الشكايات المتصلة بمجال حقوق الإنسان وسوء الإدارة كليهما على الشرطة الوطنية إلى حد بعيد، وأعرب أمين حقوق الإنسان والعدالة عما يحذوه من أمل في أن تستثمر الحكومة مزيداً من الموارد في تدريب الشرطة الوطنية وتطويرها مهنيًا، وفي إقامة آليات للمساءلة. ومما يدعو للتفاؤل أن أمين حقوق الإنسان والعدالة أبلغ البعثة أن ميزانية عام ٢٠٠٨ تتضمن مخصصات لتوسيع نطاق أنشطة المكتب عن طريق إنشاء أربعة مكاتب إقليمية لأول مرة. بيد أن أمين حقوق الإنسان والعدالة يواجه قيوداً تتعلق بنقص القوى العاملة المدربة، على غرار التحديات التي واجهتها مؤسسات الدولة الأخرى، وسيظل في حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

التنمية الاجتماعية الاقتصادية

١٩ - لاحظت البعثة أن معدل البطالة، وبخاصة في أوساط الشباب، عال جدا (٤٠ في المائة في المتوسط)، وأن ذلك بات سببا مهما من أسباب العنف والاضطراب. وأشارت منظمات غير حكومية في بيان سلمته إلى البعثة إلى أن العديد من الأطفال والشبان تورطوا في الصراع العرقي بين "الشرق والغرب" وفي مجموعات فنون الدفاع عن النفس، مما يساهم في القلاقل المدنية ويتسبب في انهيار الهيكل الاجتماعي، وبخاصة في ديلي. وما زال الفقر يشكل سببا رئيسيا وراء انعدام الاستقرار في تيمور - ليشتي؛ ولا يزال زهاء ٤٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ومن اللازم تحقيق نمو اقتصادي بمعدل ٧ في المائة في السنة للحد من الفقر بشكل ملحوظ. ومن دواعي ارتياح البعثة أنهما لاحظت قيام الحكومة بتحديد تشغيل الشباب بوصفه محالا ذا أولوية في صلب "الاتفاق" الدولي من أجل تيمور - ليشتي. ("الاتفاق" عبارة عن إطار تنسيقي للموارد يرمي إلى تيسير تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين في ستة مجالات استراتيجية ذات أولوية).

٢٠ - ولاحظت البعثة أيضا أن الموارد المالية المتاحة لتنمية تيمور - ليشتي تتأثر في شكل موارد نفطية وغازية. وتشير التقديرات إلى أن إيرادات إنتاج النفط والغاز في بحر تيمور ستبلغ ١,٩ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وتودع العائدات في صندوق النفط الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يرتفع رصيد الصندوق على نحو مطرد في الأجل المتوسط. وتبين التوقعات الحالية أن قيمة الصندوق الإجمالية ستصل إلى ٢,٩ بليون دولار

بحلول عام ٢٠٠٨، وإلى ٥,٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠١١. بيد أن المنظمات غير الحكومية لاحظت في بيئتها المسلم إلى البعثة أن ارتفاع العائدات المتأتية من قطاع النفط لم يؤثر في حياة الناس حتى الآن. وعلى الرغم من الإشادة بالحكومة لإدارتها الفعالة للصندوق، من اللازم تحقيق توازن بين الإدارة الرشيدة لموارد الصندوق لمنفعة الأجيال القادمة وتسخير تلك الموارد لتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية الراهنة لسكان تيمور - ليشتي، ولا سيما الشباب منهم.

ثالثا - ملاحظات

٢١ - حظيت البعثة باستقبال حار من حكومة تيمور - ليشتي والشعب التيموري، واعتبرت الأغلبية الساحقة زيارتها البلد تأكيدا جديدا للدعم والمساعدة اللذين تقدمهما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتيمور - ليشتي. وأعرب جميع المحاورين الذين اجتمعت بهم البعثة عن امتنانهم للأمم المتحدة لما تقدمه من دعم لتيمور - ليشتي، وأشادوا بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وأبدت القيادة التيمورية وأعضاء الحكومة بوجه خاص ارتياحهم الكامل لتعاون البعثة المتكاملة. وأعرب جميع أصحاب المصلحة التيموريين أيضا عن رغبتهم الشديدة في بقاء الأمم المتحدة في البلد على أساس طويل الأجل بالنظر إلى التحديات الهائلة التي يواجهها البلد.

٢٢ - وبعد أن اجتمعت البعثة بالقيادة، والبرلمانيين، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والكنيسة، والدوائر الدبلوماسية، وكبار مسؤولي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، رأت أن العديد من أسباب أزمة عام ٢٠٠٦ لم تعالج بعد. وكانت في محور الأزمة قضايا الحكم، وفصل السلطات، وبناء المؤسسات المستدامة. وقد اندلعت الأزمة بسبب انشقاقات في القيادة، وضعف في المؤسسات، وبخاصة في قوات الأمن، ورداءة في هياكل الحكم. علاوة على ذلك فإن بعض عواقب الأزمة، وتمثل في قضايا رينادو، ومقدمي الالتماس، والمشردين داخليا لم تعالج أيضا. ويمثل كل من بناء ثقة السكان في مؤسسات الدولة والحالة الأمنية، وإعادة إدماج المشردين داخليا، وحل النزاعات الحتمية على الأراضي والممتلكات تحديات حقيقية للغاية تواجه البلد في عام ٢٠٠٧ وبعده.

٢٣ - وفي مقدم شواغل البعثة أنه على الرغم من النجاح في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، لا تزال الاختلافات قائمة في أوساط القيادة السياسية. وهذا ينعكس على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، في وقت يلزم أن تتوافق فيه الآراء لمعالجة المشاكل الخطيرة التي يواجهها البلد، من قبيل المشاكل المتصلة بالمشردين داخليا، وإصلاح القطاع الأمني، والتنمية الاقتصادية، وإعادة الاستقرار، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحسين الحكم، واحترام

سيادة القانون. وتحت البعثة القادة السياسيين في تيمور - ليشتي على العمل معا بطريقة منسقة على معالجة هذه المشاكل خدمة للمصلحة الوطنية. ومما لا شك فيه أن الحاجة إلى استمرار الحوار وأنشطة تسوية النزاعات على الصعيد الوطني والاجتمعي ما زالت قائمة لتدعيم التوافق السياسي وتهدئة التوتر القائم. وتشجع البعثة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على مواصلة بذل مساعيها الحميدة للإسراع بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ورأت البعثة أن عملية المصالحة لا ينبغي أن تفسد بضرورة إحقاق العدل والمحاسبة على الأعمال الإجرامية؛ وبحق المسؤولين المنتخبين في الحكم وفقا للدستور والقوانين، والبرنامج الحكومي الذي وافق عليه البرلمان؛ وبحق المعارضة في الاعتراض على السياسات الحكومية بالوسائل السلمية وغير العنيفة دون غيرها.

٢٤ - واتضح للبعثة أنه ما لم تحل الخلافات في أوساط القيادة التيمورية، فإن الغموض السياسي سوف يستمر ومعه إمكانية تجدد أعمال العنف وإراقة الدماء. وأبدى الشعب التيموري قلقا كبيرا إزاء الحالة الأمنية الهشة ومن شأن تحسين البيئة الأمنية أن يسهم إلى حد بعيد في عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، من الهام أيضا أن تسرع القيادة بإيجاد حل لا قضيتي رينادو ومقدمي الالتماس فحسب بل أيضا لقضايا أخرى حددتها لجنة التحقيق، وبخاصة تلك المتعلقة منها بإحقاق العدل والمحاسبة على الاعتداءات التي تمت خلال أزمة عام ٢٠٠٦. كما أن حل هذه القضايا وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق سيبرهنا على أن العدل قد أقيم وعلى أنه يأخذ مجراه، وسيعززان سيادة القانون في البلد، وسيسهمان بالتالي في مواجهة فكرة الإفلات من العقاب. والعدل لازم أيضا لدعم الجهود الجارية من أجل الحوار والمصالحة الوطنية.

٢٥ - ونظرا لعدم ثقة التيموريين في مؤسساتهم الأمنية، وبخاصة الشرطة منذ اندلاع أزمة عام ٢٠٠٦، فإنهم يعتبرون استمرار وجود شرطة الأمم المتحدة أمرا لا غنى عنه لحفظ القانون والنظام وتدريب الشرطة وتطويرها مؤسسيا. بيد أن البعثة لاحظت أن ثمة توترات كامنة في العلاقة بين شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والشرطة الوطنية على الرغم من التعاون الجيد عموما بينهما، إذ يبدو أن هناك امتعاضا في أوساط أفراد الشرطة الوطنية لأن شرطة البعثة المتكاملة هي التي تضطلع بمهام العمليات في حين أنهم تابعون وغير قادرين على النهوض بهذه المسؤوليات إذ لا تزال شرطة البعثة المتكاملة تقوم بفحصهم وتوجيههم، وفقا للترتيب التكميلي بشأن أعمال الشرطة الموقع بين البعثة المتكاملة والحكومة. وتؤيد البعثة بقوة اقتراح الممثل الخاص للأمين العام في تيمو - ليشتي أن يوفد الأمين العام بعثة خبراء في أقرب وقت ممكن لاستعراض علاقات العمل في شرطة البعثة المتكاملة وأدوارها ومسؤولياتها وعلاقتها بالقوات المسلحة ووزارة الداخلية، على النحو المحدد في الترتيب التكميلي.

٢٦ - وترى البعثة أن تيمور - ليشتي ستظل تحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة في عدد من المجالات في المستقبل المنظور. وستكون السنة القادمة سنة حاسمة بالنسبة للحكومة الجديدة، التي لم تتول السلطة إلا في آب/أغسطس ٢٠٠٧، وذلك لتوطيد كيانها وتنفيذ برامجها ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز الأمن وتحسين معيشة الناس، وستحتاج إلى دعم الشركاء المتعددي الأطراف والشنايين لتحقيق أهدافها. وتأمل البعثة أن تنظر الحكومة في الاستثمار في الهياكل الأساسية، من قبيل الطرق، والنقل، والأشغال العامة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، ويتوقع من ذلك لا توفير فرص العمل للشباب التيموري فحسب بل أيضا تشجيع الاستثمار الأجنبي وحفز السياحة، وهو قطاع يحظى البلد فيه بإمكانيات كبيرة، وذلك إذا شيدت المرافق اللازمة. وإذا أنجزت الحكومة الهياكل الأساسية القانونية المتعلقة بالأراضي من أجل توفير حقوق الملكية الكاملة فإن ذلك سينعكس إيجابا على مناخ الاستثمار والأعمال التجارية وعمليات إعادة إدماج المشردين داخليا. وقد ترغب الحكومة أيضا في النظر في استغلال الثروة المتأتية من الموارد الطبيعية للنفط والغاز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٢٧ - وينبغي تجديد ولاية البعثة المتكاملة، التي تنتهي في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كما قرر ذلك مجلس الأمن في قراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، لأن لها دورا هاما تقوم به في مواصلة تقديم المساعدة للشعب التيموري والقادة التيموريين لمواجهة التحديات التي لا يزال هذا البلد الفتي يواجهها. ولئن كان هناك رصيد هام من النوايا الحسنة على مستوى المجتمع الدولي تجاه تيمور - ليشتي، فإن البعثة تحرص على أن ينظر إلى مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باعتبارها عنصرا يشجع على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، والاعتماد على الذات في تيمور - ليشتي، من أجل التخفيف من الاعتماد على المساعدة الدولية. ورأت البعثة أنه إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على المساعدة، فإنه ليس في وسعها حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية للبلد. ومستقبل تيمور - ليشتي بأيادي قادتها وشعبها وعليهم أن يتبنوا تنميتها ويبرهنوا على الرغبة السياسية في مساعدة أنفسهم. وخلال فترة تمديد الولاية، تطلب البعثة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في المجالات الرئيسية حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يقيم مدى الدعم المطلوب من الأمم المتحدة في المستقبل.

اختصاصات البعثة وتكوينها

كانت اختصاصات البعثة كما يلي:

- (أ) التأكيد مجدداً على التزام مجلس الأمن بسيادة تيمور - ليشتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، وتعزيز استقرار البلد على المدى الطويل.
- (ب) الإشادة بشعب تيمور - ليشتي لتمكّنه من إجراء انتخابات ناجحة، ولما قام به من جهود تهدف إلى توطيد السلام والديمقراطية في بلده.
- (ج) تشجيع حكومة تيمور - ليشتي وبرلمانها وأحزابها السياسية وشعبها على مواصلة العمل معاً، والمشاركة في الحوار السياسي، وتوطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والمصالحة الوطنية في البلد.
- (د) التأكيد مجدداً على التزام مجلس الأمن بمساعدة الشعب التيموري على توطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون في المرحلة التالية للانتخابات في تيمور - ليشتي، ودعم وتشجيع الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة والعدالة وتنفيذ توصيات الأمم المتحدة في ذلك الصدد، والتأكيد على أن الولاية التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، تشكل مساهمة مهمة من الأمم المتحدة في هذا المسعى.
- (هـ) الإعراب عن تأييد مجلس الأمن الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ولوجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وتقييم التقدم المحرز ميدانياً في تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة المتكاملة.
- (و) القيام بمناقشات مع السلطات التيمورية، وتبادل وجهات النظر معها، بشأن الطرائق والوسائل اللازمة لمساعدة البلد في بناء القدرات الضرورية للإفادة من المكاسب الأمنية والديمقراطية، وغيرها من المكاسب، التي تحققت حتى الآن.
- (ز) التشديد على الالتزام الطويل الأمد للمجتمع الدولي بالاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي، وضرورة تواصل الدعم الذي يقدمه الشركاء الثنائيون والدوليون للجهود التيمورية الرامية إلى تحقيق الاعتماد الذاتي.

وكانت البعثة تضم الأعضاء التالية أسماؤهم:
السفير دويمزاني كومالو (جنوب أفريقيا - رئيس البعثة)
السفير ليو جنمن (الصين)
السيد محمد آنشور (إندونيسيا)
السيدة ديانا إلوويفا (الاتحاد الروسي)
السفير بيتر بوريان (سلوفاكيا)
السفيرة جاكى وولكوت (الولايات المتحدة الأمريكية)
